

ألمانيا تحشد لموقف أوروبي موحد نصره لهونغ كونغ

برلين - حث وزير الخارجية الألماني هايكو ماس على تبني موقف موحد للاتحاد الأوروبي حيال قانون الأمن القومي المثير للجدل الذي شرعته الصين لهونغ كونغ، فيما اتخذت الولايات المتحدة إجراءات عقابية ضد بكين ولوحت لندن بتسهيل منح جنسيتها لسكان المستعمرة البريطانية السابقة.

وقال ماس، الذي تتراسل بلاده الاتحاد الأوروبي من 1 يوليو الجاري حتى نهاية العام، "عملت من أجل أن نتشاور سريعا حول العواقب التي يمكن أن تنتج عن هذا القانون بالنسبة إلى علاقتنا مع هونغ كونغ ومع الصين".

وأضاف السياسي الاشتراكي الديمقراطي "أنا على قناعة راسخة باننا لا يمكن أن نحقق شيئا في مواجهة الصين إلا إذا تحدثنا بصورة حازمة وبصوت واحد كاتحاد أوروبي". وحذر من أنه بخلاف ذلك فإن الأوروبيين مهددون بمضار كبيرة.

وأضاف "على أوروبا أن تنتبه بالدرجة الأولى ألا تقع تحت العجلات في تنافس القوى العظمى بين الولايات المتحدة والصين".

وأعلن في المقابل عن إجراء مراجعة دقيقة لتأثيرات قانون الأمن الصيني، مشيرا إلى أن الشيء الأهم الآن هو ما إذا كانت الصين ستحافظ على التزاماتها الدولية.

وكانت الصين قد صادقت على قانون الأمن القومي لهونغ كونغ نهاية الشهر الماضي غير عابئة بالانتقادات الدولية. وفرض النظام الشيوعي أواخر الشهر الماضي على المستعمرة البريطانية السابقة قانونا مثيرا للجدل ينتهك وفقا لمنتقديه مبدأ "دولة واحدة ونظامين" الذي يفترض أن يضمن لهونغ كونغ حريات غير موجودة في بقية الصين.

وحثي اللحظة الأخيرة، كانت بكين تحافظ على سرية محتوى هذا القانون الذي يهدف إلى المحاسبة على عمليات التخريب والإرهاب والتواطؤ مع القوات الأجنبية، ردا على حركة الاحتجاج التي انطلقت العام الماضي ضد الحكومة المركزية.

تنحي الرئيس شرط المعارضة المالية لتسوية الأزمة السياسية

ويجبر المحتجون عن استيائهم من العديد من الأمور في واحدة من أفقر دول العالم، من تدهور الوضع الأمني إلى عجز السلطات عن وقف العنف في البلاد والركود الاقتصادي وفشل خدمات الدولة والفساد في عدد من المؤسسات.

وبدأت الحركة الاحتجاجية الجمعة، مرحلة "العصيان المدني"، بعد استيائها من ردود الرئيس المتخالية على المطالب الأساسية المتمثلة في حل البرلمان وإقالة قضاة المحكمة الدستورية وتشكيل حكومة جديدة إضافة إلى تنحي الرئيس. وتؤكد

الحركة أنها سلمية وتتهم السلطة بالجوء إلى العنف. ولقي أربعة أشخاص حتفهم في العاصمة بامكو خلال المظاهرات قالت الحكومة إن المحتجين احتلوا خلالها البرلمان وهيئة البث الوطنية.

ويثير التصعيد الحالي قلق حلفاء مالي، الذين يخشون وجود عنصر أخطر مزعوم للاستقرار في بلد يواجه الجهاديين وسلسلة من التحديات الرئيسية، وسط منطقة غير مستقرة.

وغرّد المبعوث الأميركي الخاص إلى منطقة الساحل بيتر فام على مواقع التواصل الاجتماعي قائلا إن "حوادث بامكو تثير القلق"، مضيفا أن "أني تغيير حكومي خارج أطر الدستور غير وارد".

وأضاف "على أوروبا أن تنتبه بالدرجة الأولى ألا تقع تحت العجلات في تنافس القوى العظمى بين الولايات المتحدة والصين".

وأعلن في المقابل عن إجراء مراجعة دقيقة لتأثيرات قانون الأمن الصيني، مشيرا إلى أن الشيء الأهم الآن هو ما إذا كانت الصين ستحافظ على التزاماتها الدولية.

وكانت الصين قد صادقت على قانون الأمن القومي لهونغ كونغ نهاية الشهر الماضي غير عابئة بالانتقادات الدولية. وفرض النظام الشيوعي أواخر الشهر الماضي على المستعمرة البريطانية السابقة قانونا مثيرا للجدل ينتهك وفقا لمنتقديه مبدأ "دولة واحدة ونظامين" الذي يفترض أن يضمن لهونغ كونغ حريات غير موجودة في بقية الصين.

وحثي اللحظة الأخيرة، كانت بكين تحافظ على سرية محتوى هذا القانون الذي يهدف إلى المحاسبة على عمليات التخريب والإرهاب والتواطؤ مع القوات الأجنبية، ردا على حركة الاحتجاج التي انطلقت العام الماضي ضد الحكومة المركزية.

ويذكر مدير المعهد اليوناني للعلاقات الدولية "بإعادة التركيبة المتوصل منذ عام في المنطقة، من خلال محاولات استغلال موارد الطاقة في جنوب - شرق المتوسط، ومواصلة الهجمات في شمال سوريا وفي العراق أخيرا وأيضا التدخل في النزاع الليبي".

وبالنسبة إلى فيليبس، فإن القرار ينطوي على "رسالة مزدوجة"، واحدة موجهة إلى الداخل التركي حيث يواجه أردوغان ترجعا في شعبيته، فيما الثانية موجهة إلى الغرب.

ويعود ذلك إلى واقع أن تركيا تريد الهيمنة على المشهد في شرق البحر الأبيض المتوسط وفي الشرق الأوسط. واحتمد التوتر بين أثينا وأنقرة في الأشهر الأخيرة عقب إضفاء الرئيس التركي اتفاقا جديا مع حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج في نوفمبر، حيث تدعم أنقرة بالمرتزقة السوريين والعقائد السراج والمليشيات الإسلامية المتحالفة معه.

وحذرت اليونان تركيا من تجاوز "الخطوط الحمراء" عقب الاتفاق الذي أبرمته مع حكومة الوفاق بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين. وأكدت أثينا أنها لن تسمح بأي نشاطات تركية يمكن أن تعدى على الحقوق السيادية لليونان. وتشعر أثينا بالقلق من الاتفاق الذي يمنح أنقرة حقوقا في مناطق شاسعة من المتوسط قد تم مؤخرا اكتشاف احتياطيات ضخمة من الغاز فيها.

وقال المتحدث باسم تحالف المعارضة إن التحالف يرفض الاقتراح. ويضم التحالف زعماء سياسيين ودينين وقادة منظمات أهلية وينظم الاحتجاجات منذ أكثر من شهر لحمل كيتا على الاستقالة.

وقال المتحدث نوهوم توجو "لن نقبل هذا الهراء. نطالب باستقالته بوضوح".

وواجه كيتا الذي فاز بفترة ثانية عام 2018 غضبا عاما لفشله في مواجهة مشاكل البلاد الأمنية والاقتصادية على حد تعبير المعارضة. واشتعلت موجة الاحتجاجات بعد نزاع على نتائج الانتخابات، حيث ألغت المحكمة التي اقترحت كيتا حلها نتائج أولية.

وللا نتخابت وقضت بأحقية حزب الرئيس في مقاعد إضافية في البرلمان.

آيا صوفيا مصدر توتر جديد بين تركيا واليونان

انتقادات دولية واسعة لسياسات أردوغان العدائية



تركي أقل علمانية وتسامحا تحت حكم الإسلاميين

عاملا بارزا في الهوية الأوروبية". وأشارت إلى أن سيطرة العثمانيين على القسطنطينية في القرن الـ15 شكل "قطيعة في تاريخ أوروبا التي كانت تمثل العالم المسيحي، وهذا اعتقاد يتوارث في اللاوعي الجماعي".

وأيا صوفيا تحفة معمارية شيدتها البيزنطيون في القرن السادس وكانوا يتوجون أباطرتهم فيها. وقد أدرجت على لائحة اليونسكو للتراث الإنساني. وتوضح استنادة التاريخ المعاصر في جامعة بنيتون أن "الإمبراطورية البيزنطية هي أحد مكونات الهوية اليونانية، وأهم مكونات تاريخ وديانة البلاد، وهي الصلة بين العصر الإغريقي واليونان المعاصرة".

وشغل حدث تحويل آيا صوفيا إلى مسجد العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام اليونانية في نهاية هذا الأسبوع. وتناولت يومية كاتيميريني الشهيرة "البعد السياسي" لهذا القرار في الداخل التركي، معتبرة أنه "يلغي علمانية الدولة" ويعكس "عطرسة أردوغان".

وبقيت آيا صوفيا مسجدا منذ سيطرة العثمانيين على القسطنطينية في 1453، إلى العام 1935 حين أصبحت متحفا بقرار من رئيس الجمهورية التركية الفتية مصطفى كمال أتاتورك بهدف "إهدائها إلى الإنسانية".

وعلمت "جريدة المحررين" اليونانية (بيسار) أن "الرئيس التركي اختار لحظة تنصف بتراجع شعبيته من أجل اتخاذ قرار يلغي إرث مصطفى كمال".

ويعتبر تغيير هوية آيا صوفيا، بالنسبة إلى الرئيس التركي وأنصاره، علامة فارقة في ولادة جديدة لتركيا القوية المسلمة بعد نحو قرن من جهود ضائعة لحاكة الغرب المسيحي، لكن معارضي هذه الخطوة في الداخل والخارج يرونها دليلا دراماتيكا جديدا على ظهور دولة

يمضي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قداما في سياسة استعداء الجميع بانتهاك سلوك حسن الجوار والتعايش مع الأوروبيين أولا وثانيا عبر تدخله في شؤون الدول العربية. فمن التتقيب عن الغاز قبالة السواحل اليونانية إلى دعم ميليشيات حكومة الوفاق الليبية بالمرتزقة والعتاد، يرسم أردوغان خارطة أطماعه التوسعية وسط انتقادات دولية واسعة يبدو أنها لم تعد تجدي نفعا.

حيث أدان رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس القرار التركي "بأشد العبارات". وقال ميتسوتاكيس، في بيان، إن "القرار لن يؤثر على العلاقات بين اليونان وتركيا فحسب، بل أيضا على علاقات تركيا بكل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم والمجتمع الدولي بأسره"، فيما وصفت وزيرة الثقافة اليونانية لينا مندوني القرار التركي بأنه "استفزاز للعالم المحض".

وكان قرار التحويل متوقعا منذ وقت طويل ومثله مثل توقيت قيام أتاتورك بتحويل الموقع إلى متحف، وهو الذي ساعد في حينه على تمهيد الطريق إلى اتفاق دفاعي مع اليونان، في وقت كانت تتزايد فيه التهديدات العسكرية في أوروبا، فإن التوقيت هذه المرة أيضا كان سياسيا، فشعبية أردوغان تنهار في وقت وطأة الاقتصاد المتداعي، ويهدد منافسوه المحافظون بالاستقطاب من الأصوات المؤيدة له.

وتقول المؤرخة كريستينا كولوري "بلا أدنى شك، القرار بشأن آيا صوفيا لم يعكس حاجة إلى أن إسطنبول لا تفقد إلى المساجد".

واعتبرت كولوري، وهي أستاذة التاريخ المعاصر في جامعة بنيتون في أثينا، أن "لهذا القرار رمزية خاصة وهو يفيد بكونه أداة ضغط على أوروبا، حيث يمثل التنارع بين المسيحية والإسلام

أثينا - تلقت اليونان قرار تركيا بتحويل آيا صوفيا الموقع الأثونيكي العريق، إلى مسجد بوصفه "استفزازا"، في حدث من شأنه أن يزيد في تدهور العلاقات بين أنقرة وأثينا، في ظل ارتفاع منسوب الأطماع التركية بالمتوسط والخلاف المتفجر بشأن التتقيب عن الغاز قبالة السواحل اليونانية.

يقول مدير المعهد اليوناني للعلاقات الدولية قسطنطينوس فيليبس إن "هذا الاستفزاز التركي الجديد، الموجه إلى الغرب وليس إلى اليونان فحسب، يلقي عبثا إضافيا على العلاقات بين أثينا وأنقرة".

وكان مجلس الدولة التركي وافق الجمعة على طلبات قدمتها منظمات عدة تدعو إلى إبطال قرار حكومي يعود إلى العام 1934 ينص على جعل آيا صوفيا متحفا، وبعد ذلك بقليل، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن أبواب هذا الصرح البيزنطي ستفتح أمام المسلمين للصلاة في 24 يوليو الجاري.

وأثار هذا القرار ضجة في عواصم العالم، من واشنطن إلى باريس، وخصوصا في الدول الأرثوذكسية كاليونان وروسيا،

كيريماكوس ميتسوتاكيس

القرار سيؤثر على علاقاتنا مع تركيا على علاقاتنا بالمجتمع الدولي

وكان مجلس الدولة التركي وافق الجمعة على طلبات قدمتها منظمات عدة تدعو إلى إبطال قرار حكومي يعود إلى العام 1934 ينص على جعل آيا صوفيا متحفا، وبعد ذلك بقليل، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن أبواب هذا الصرح البيزنطي ستفتح أمام المسلمين للصلاة في 24 يوليو الجاري.

وأثار هذا القرار ضجة في عواصم العالم، من واشنطن إلى باريس، وخصوصا في الدول الأرثوذكسية كاليونان وروسيا،

البابا فرنسيس حزين على تغيير هوية آيا صوفيا

تضمنت تنازلا عن أراض وسلبت من تركيا مكانتها المستحقة كقوة كبيرة. وقال البطريرك المسكوني بارنولوميو، وهو الزعيم الروحي لنحو 300 مليون مسيحي أرثوذكسي في العالم إن تغيير وضع آيا صوفيا سيتسبب في شرح بين الشرق والغرب، فيما أكدت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية أن تحويل المبنى إلى مسجد أمر غير مقبول.

وقال البابا "أحيي جميع الذين يعملون في البحر ولاسيما أولئك البعيدين عن أحبائهم وبلدانهم والبحر يحملني بفكري إلى مكان بعيد: إلى إسطنبول. أفكر في آيا صوفيا وأشعر بالمرارة".

ومن المقرر أن يفتح أردوغان آيا صوفيا للعبادة الإسلامية في 24 يوليو الجاري، في ذكرى معاهدة 1923 التي رسمت الحدود الحالية لتركيا. وظل يُنظر لفترة طويلة إلى تلك التسوية باعتبارها نصرا، إلا أن أردوغان انتقدها مؤخرا وقال إنها

الفاتيكان - أعرب بابا الفاتيكان فرنسيس الأول الأحد عن حزنه العميق إزاء قرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تحويل متحف آيا صوفيا إلى مسجد.

وأفادت إذاعة الفاتيكان بأنه عقب صلاة التبشير الملائكي، وجه البابا التحية إلى لخشود في ساحة القديس بطرس، وقال إن يوم الأحد الثاني من يوليو يصادف "اليوم العالمي للبحر"، وأشار إلى حزنه العميق لتحويل "كنيسة آيا صوفيا" في إسطنبول إلى مسجد.